برنامج مي جمال للبحث النسوي

الاستقلال المادي للنساء في مصر

الباحثة: شيماء مجدي عبدالله



Edraak
Foundation
For development and equality
www.edraak-eg.org

برنامج مي جمال للبحث النسوي

تأتي هذه الأبحاث كنبضٍ مكتوب، وذاكرةٍ تقاوم النسيان، وامتدادٍ لصوتٍ آمن بأن المعرفة ليست حيادًا، بل موقف. هي ثمرة برنامج مي جمال للبحث النسوي، حيث التقت الأسئلة الجريئة بتجارب النساء، وانحازت الكلمات إلى ما ظل طويلًا مهمَّشًا أو مسكوتًا عنه. في هذه الصفحات، لا تُكتب الأبحاث بوصفها نصوصًا أكاديمية، بل كشهادات فكرية تحفر في طبقات الواقع، وتفكّك ما ترسّخ من يقين، وتعيد رسم العالم من زاوية من وُضعن دومًا على الهامش. هذا العمل تحية لمي جمال، واستدعاء لروحها التي رأت في البحث فعلَ مقاومة، وفي الكتابة مساحةً للنجاة، وفي المعرفة وعدًا بعدالةٍ ممكنة.

إدراك Edraak
Foundation For development and equality
www.edraak-eg.org

برنامج مي جمال للبحث النسوي

عـن البرنامج:

برنامج وجائزة مي جمال للبحث النسوي هو مسار لدعم الناشطات النسويات الشابات المهتمات بالبحث والكتابة من منظور نسوي عربي، وتشجيعهن وتزويدهن بفرص لتطوير مهاراتهن البحثية.

البرنامج موجه بالأساس للناشطات النسويات والمنخرطات في العمل على قضايا النساء داخل المجموعات والمنظمات النسوية، ولديهن اهتمام بالكتابة البحثية، ولكن لا تتوفر لهن الفرص لتعزيز معرفتهن وتطوير مهاراتهن.

نسعى من خلال هذا البرنامج إلى:

تمكين الناشطات النسويات المبتدئات في مجال الكتابة البحثية، وتزويدهن بفرص لتطوير مهاراتهن، والتشبيك مع عدد من المهتمات والمتخصصات، والحصول على الدعم والإرشاد لتطوير وإنهاء أوراقهن البحثية.

دعم إنتاج معرفة نسوية باللغة العربية مرتبطة بواقع النساء وقضاياهن في مصر.

الحفاظ على إنتاج معرفي نسوي مستمر يمتد عبر الأجيال، ويوثق قضايا وأصوات النساء.

Edraak
إدراك
Foundation
For development and equality
www.edraak-eg.org

الاستقلال المادي للنساء في مصر

الباحثة: شيماء مجدي عبدالله

برنامج وجائزة مي جمال للبحث النسوي

القاهرة ٢٠٢٥

المقدمة

أدّى التوسع في برامج التمكين الاقتصادي للنساء خلال العقود الأخيرة إلى زيادة ملحوظة في معدلات مشاركتهن في سوق العمل. غير أن هذا الحضور الكمي لم يُترجم بالضرورة إلى تمكين فعلي أو سيطرة مادية مستقلة. فما زال الواقع يعكس فجوة واسعة بين المساواة القانونية والممارسة الفعلية. حيث تشارك الكثير من النساء اليوم في النشاط الاقتصادي دون أن يمتلكن الحق الكامل في إدارة دخلهن أو اتخاذ قرارات مالية تخصهن، فبدلًا من أن يكون العمل وسيلة للتحرر من التبعية الاقتصادية، قد يتحول أحيانًا إلى آلية لإعادة إنتاجها من خلال سيطرة الأسرة أو الشريك أو الأعراف الاجتماعية على موارد المرأة.

انطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الورقة البحثية إلى دراسة غياب الاستقلال المادي للنساء في مصر من منظور العنف البنيوي، بوصفه أحد أشكال السيطرة غير المباشرة التي تمارسها الهياكل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على النساء.

تنقسم هذه الورقة البحثية إلى أربعة محاور رئيسية: يتناول المحور الأول الإطار النظري والفلسفي، موضحًا مفهوم العنف البنيوي والعنف الاقتصادي ضد النساء بوصفهما مدخلين لفهم غياب الاستقلال المادي للمرأة في السياق المصري. أما المحور الثاني فيعرض المنهجية والصعوبات البحثية، ويُخصص المحور الثالث لتحليل العلاقة بين النظام الأبوي وعمل النساء، من خلال مناقشة الجذور الفكرية والثقافية للهيمنة الذكورية وتأثيرها على مشاركة النساء الاقتصادية. بينما يركّز المحور الرابع على التعليم والأسرة. ويأتي المحور الخامس "الأسرة وعمل النساء"، ليتناول تحليل قصص واقعية تُبرز كيف تُمارَس الهيمنة على موارد النساء داخل العلاقات الأسرية.

الإطار النظري والفلسفي

يُعد العنف البنيوي شكلًا من أشكال القيود التي تؤثر على إمكانات الأفراد بسبب الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تُنتج وتعيد إنتاج أنماط اللامساواة. وهذه القيود قد تصدر عن مؤسسات الدولة عبر سياسات تمييزية، أو عن الممارسات الاجتماعية عبر معايير ثقافية إقصائية، ما يؤدي إلى حرمان فئات معينة من الوصول العادل إلى الموارد والفرص والسلطة. ويتميز هذا العنف بكونه غير مباشر، إذ لا يُمارَس عبر اعتداء مادي أو قانوني صريح، بل من خلال أنماط اجتماعية راسخة تمنع الأفراد — وفي هذه الحالة النساء — من تحقيق استقلالهم وقدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية (Galtung, ١٩٩٠).

يندرج العنف الاقتصادي ضمن هذا الإطار، بوصفه أحد أبرز أشكال العنف البنيوي التي تتجذر في الهياكل الاجتماعية والثقافية السائدة. ويتجاوز العنف الاقتصادي كونه مجرد ممارسة فردية إلى كونه انعكاسًا لعادات وممارسات اجتماعية متوراثة عبر الزمن، تُعيد إنتاج التبعية الاقتصادية بين الجنسين (Sinha, Gupta, ٢٠١٧).

ويشير العنف الاقتصادي ضد المرأة تحديدًا إلى أي فعل يهدف إلى تقييد قدرتها على الوصول إلى الموارد المالية، أو التحكم فيها، أو الاستفادة منها. ويُستخدم هذا النوع من العنف عادةً كأداة للسيطرة على النساء ومنعهن من تحقيق استقلالهن الاقتصادي. وتتخذ هذه السيطرة أشكالًا متعددة، مثل منع المرأة من التعليم أو إكمال دراستها، أو إجبارها على العمل، أو منعها من مزاولة عمل ترغب به، أو حرمانها من العمل أصلًا، أو السيطرة على أملاكها وحقها في الإرث (العجمي، ٢٠٢١).

يصبح الاستقلال المادي للنساء في هذا السياق أحد أهم أدوات مقاومة هذا العنف البنيوي. غير أن تحقيق هذا الهدف يواجه عوائق متجذرة في الممارسات الاجتماعية اليومية؛ مثل منع النساء من العمل، أو التحكم في دخولهن، أو الاستيلاء على ممتلكاتهن؛ وهي ممارسات تُعبِّر عن العنف البنيوي في صورته الاجتماعية غير الرسمية، بعيدًا عن سلطة الدولة المباشرة.

وتُظهر الحالة المصرية مثالًا واضحًا على هذا النمط من العنف، إذ لا تتوافر في مصر إحصاءات رسمية حول العنف الاقتصادي ضد المرأة، على الرغم من الجهود المبذولة مؤخرًا نحو تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء وتشجيع ودعم البحث العلمي في مجال المرأة. ويرجع ذلك إلى التركيز غالبًا على أشكال العنف الأخرى، مثل الجسدي والجنسي، في حين يُعتبر العنف الاقتصادي أقل أهمية أو غير معترف به بوضوح. كما يتسم هذا الشكل من العنف بأن آثاره ليست مباشرة، ولا تبدو ظاهرة للعيان مثل الأنواع الأخرى من العنف كالعنف الجسدي مثلاً، وبالتالي فإنه يصعب الكشف عنه؛ كما يبدو أن مثل هذا الشكل من العنف يلقى قبولاً مجتمعيًا في مجتمعاتنا الشرقية، ويمتلك مبرراته الثقافية، ففي العديد من المجتمعات التقليدية، لا يزال يُنظر إلى المرأة على أنها تعتمد على الرجل اقتصاديًا، مما يعزز من قبول فكرة أن الرجل هو صاحب الحق في اتخاذ القرارات المالية. هذا الوعي الثقافي قد يساهم في تقليل الاهتمام بالعنف الاقتصادي ضد المرأة أو التقليل من خطورته. وبالتالي فإن أغلب الأشخاص سواء الممارسين لهذا الشكل من العنف أو الممارس عليهم لا يعتبرونه عنفًا أصلًا (مستريحي، ٢٠٢٠).

وانطلاقًا من هذا الفهم، تتناول هذه الورقة العنف البنيوي الذي تتعرض له النساء في مصر من خلال غياب استقلاليتهن المادية، لا بوصفه نتاجًا لسياسات الدولة أو لقصور تشريعي، وإنما كنتيجة لممارسات اجتماعية وثقافية تُعيد إنتاج التبعية الاقتصادية وتمنحها شرعية مجتمعية.

المنهجية والصعوبات البحثية

اعتمد هذا البحث على المنهجية الكيفية، حيث تم إجراء العمل الميداني خلال شهر فبراير ٢٠٢٥ واستمر حتى ٢٨ فبراير ٢٠٢٥، وذلك نظرًا لمحدودية وقت البرنامج. شملت الدراسة مقابلات معمقة مع ثلاث نساء تتراوح أعمارهن بين ٢١ و٤٢ عامًا، وينتمين إلى طبقات اجتماعية متوسطة وتحت متوسطة، اثنتان متزوجتان وواحدة عزباء، تعتمد الورقة على اختلاف الحالة الاجتماعية والتنوع الجغرافي والطبقي، والفئة العمرية بين المشاركات. اثنتان منهن صديقاتي، وواحدة تواصلت معها كباحثة نسوية. بالإضافة إلى مقابلة مع مسؤول استشاري في مجال التمكين الاقتصادي والاجتماعي لتقديم رؤية تحليلية حول الظاهرة.

واجهتُ خلال عملي على هذا البحث صعوبات متعددة، كان أبرزها ندرة الدراسات السابقة، مما جعل من الصعب إيجاد إطار مرجعي متكامل لدعم التحليل. إلى جانب محدودية البيانات الرسمية المتاحة عن هذه الظاهرة. كما شكلت القيود الزمنية تحديًا إضافيًا، حيث كان علي إتمام العمل الميداني خلال شهر واحد فقط، مما حدَّ من إمكانية التوسع في المقابلات. إضافة إلى ذلك، واجهتُ صعوبات مالية نتيجة عدم توفر التمويل، وهو ما حال دون القدرة على تغطية نفقات السفر أو تقديم تعويضات رمزية للمشاركات. كذلك، فرضت القيود اللوجستية تحديات أخرى، حيث إن إقامتي في محافظة الإسكندرية حالت دون إجراء المقابلات بشكل مباشر. لذلك، اضطررتُ إلى الاعتماد بالكامل على المقابلات الهاتفية، وهو ما فرض تحديات إضافية، سواء من حيث بناء علاقة ثقة مع المبحوثات أو استيضاح بعض التفاصيل التي قد يكون التواصل المباشر أكثر فاعلية في الكشف عنها. ومع ذلك، حرصتُ على تهيئة بيئة آمنة للمحادثات، مما ساعد في الحصول على شهادات صادقة ومؤثرة تعكس عمق التجربة التي مررن بها.

النظام الأبوي وعمل النساء

يُعدّ النظام الأبوي أحد أكثر النظم الاجتماعية رسوخًا في التاريخ الإنساني، إذ يقوم على فكرة تفوق الرجال على النساء في القدرات العقلية والقيادية. فقد ذكرت المؤرخة والنسوية الأمريكية غيردا ليرنر في كتابها "نشأة النظام البطريركي" أن النظام الأبوي هو النظام القائم على فكرة أن الرجال والنساء خُلقوا على نحو مختلف ولهدفين مختلفين، وأن الرجال يمتلكون ذهناً مفكراً وذكاءً وقدرةً على القيادة، ومن ثم يُنظر إليهم باعتبارهم الأجدر بتمثيل النظام والحكم، فيما يُنظر إلى النساء كونهن أدنى على المستوى الفكري، ولذلك يجب أن يخضعن ويصبحن معتمدات على الرجال (Lerner, ١٩٩٠).

يقوم النظام الأبوي على التمييز والتبعية والعنف والاستغلال والقمع من جهة الرجال فيما تراه الحركة النسوية. ففي المجتمع الأبوي، تُعامَل النساء على أنهن أقل منزلة في جميع شؤون حياتهن، حيث يتحكم الرجال في القدرة الإنجابية للنساء وحياتهن الجنسية، وكذلك مواردهن الاقتصادية. فالبطريركية هي نظام من الأنظمة والممارسات الاجتماعية، حيث يهيمن الرجال على النساء ويقمعونهن ويستغلونهن من خلال المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية والدينية والعسكرية. ويستمد وصول الرجال وتحكمهم في الموارد والعوائد في المجالين العام والخاص شرعيته من الأيديولوجية الأبوية لهيمنة الذكور (عبدالموجود، ٢٠٢٣).

وقد بدأ النظام الأبوي منذ القدم، إذ نجد أن أفلاطون في بعض محاوراته سمح للنساء بالتعلم مثلهن مثل الرجال، إلا أنه وصفهن في محاورات أخرى بالعبيد والأشرار، ووضع لهن منزلة مهمشة ومنحطة (أفلاطون، ١٩٨٦). أما أرسطو فقد رأى أن المرأة تتسم بالعجز والسلبية والدونية والقصور، ولهذا ينبغي عليها الخضوع والاستسلام، أما الرجل فهو الإيجابي النشط، الأعلى والأرقى والأسمى، ومن ثم فهو الذي

يأمر ويفكر ويحكم ويناقش ويكوّن الآراء ويقدّم الأدلة، ولهذا فهو الإنسان على الأصالة. ولذلك فإن جنس الذكر أصلح للرئاسة من جنس الأنثى، ومن ثم فإن تسلط الذكور على الإناث مسألة طبيعية جدًا. وقد أرجع أرسطو أسباب هذا التسلط إلى الفرق في القدرة العقلية بين الذكر والأنثى (إمام، ١٩٩٦).

من بين الإسهامات الفكرية التي تناولت العلاقة بين النظام الأبوي وعمل النساء، تقدم نوال السعداوي في كتابها قضية المرأة المصرية السياسية والجنسية تحليلًا كاشفًا لطبيعة نظرة الرجل إلى عمل المرأة، مبينةً أن هذه النظرة، سواء استندت إلى الدين أو الأعراف، تعكس تناقضًا عميقًا في الخطاب الاجتماعي السائد. "فقد خرجت المرأة المصرية من بيتها لتعمل في الحقل جنبًا إلى جنب مع الرجل المصري منذ آلاف السنين، ويعتمد الاقتصاد المصري في أساسه على عرق الفلاحات المصريات والفلاحين، وبغير خروج الفلاحة المصرية من دارها كل يوم قبل شروق الشمس، لما كان في استطاعة هؤلاء الرجال الغيورين على أنوثة المرأة وشرفها ودينها أن يتناولوا فطورهم كل يوم، أو يجدوا الكساء الذي يستر أجسادهم، أو الورق الذي يكتبون عليه أفكارهم ضد خروج المرأة. لكن في نفس الوقت، هؤلاء الرجال الذين يعارضون خروج المرأة للعمل بدعوى المحافظة على أنوثتها أو شرفها أو دينها لا تهتز في جسد الواحد منهم شعرة واحدة حين يسير في الشارع ومن خلفه خادمته تحمل عنه الحقائب الثقيلة، ولا يهتز أحدهم حين يرى كل يوم طوابير النساء الشغالات والكادحات في الحقول والمصانع. وهذا دليل واضح، كما تقول، على أن دفاع هؤلاء الرجال عن أنوثة المرأة أو شرفها أو دينها ليس موقفًا أخلاقيًا أو إنسانيًا، بل هو موقف سياسي طبقي استغلالي، وغير إنساني وغير أخلاقي أيضًا" (السعداوي، ٢٠١٧).

وترى السعداوي أن هذا الواقع يكشف كيف يستخدم بعض الرجال مفاهيم الشرف والدين والأخلاق في سياقات لا تمتّ لها بصلة. تقول السعداوي: "ففي منطقتنا العربية والإسلامية، حاول المستعمرون

الأجانب والحكومات العربية، رجالًا ونساءً، الادعاء بأن الدين الإسلامي هو السبب الرئيسي في القيود المفروضة على المرأة، وبذلك لا تتنبه الأذهان إلى الأسباب الحقيقية. وهم أيضًا برفعهم شعار الدين يرهبون الناس، فلا يحاول أحد أن يتعرض لموضوع تحرير المرأة اقتصاديًا وجنسيًا بسبب الحساسية والقدسية المحاطة بالدين، مما أدى إلى تأخر التحرير الحقيقي للمرأة أو عدم تحققه على الإطلاق".

تُرجع السعداوي السبب الرئيسي لاضطهاد المرأة إلى عوامل اقتصادية بالأساس، لا إلى أسباب دينية. في أي مجتمع من المجتمعات، بما في ذلك المجتمع العربي. وعلى هذا نجد أن المرأة لا يُمكن أن تحظى بالاستقلال الاقتصادي الحقيقي في ظل النظام الأبوي، كما أن خروجها إلى العمل في ظل هذا النظام قد لا يكون إلا مزيدًا من استغلالها جسديًا واقتصاديًا، وذلك بالعمل داخل البيت وخارجه، وتعرضها للإرهاق الجسدي والنفسي.

وعلى الرغم من التطور الملحوظ في الوقوف بجانب المرأة للحصول على حقوقها وخاصة في ميدان العمل، إلا أن الموقف من عمل المرأة ما زال محل نقاش بالنسبة لبعض الرجال. بالإضافة إلى التمييز في الأجور، مثل دفع أجور أقل للنساء مقارنة بالرجال لنفس العمل، أو حرمانهن من الترقيات والمزايا.

كما تُضاف إلى ذلك مشكلة الحرمان من الميراث، فعلى الرغم من أن الشريعة الإسلامية والقوانين المصرية تكفل حق المرأة في الميراث، فإن العادات والتقاليد تمنع الكثير من النساء من الحصول على حقوقهن الفعلية (فاطمة بوزيد، ٢٠٢١).

تؤكد الدكتورة منى[١]، الباحثة والناشطة النسوية ورئيسة مجلس أمناء مؤسسة النون لرعاية الأسرة، أن العائق الأساسي في مواجهة العنف الاقتصادي ضد النساء يتمثل في الثقافة الأبوية والذكورية، بالإضافة

[١] مقابلة مع الأستاذة منى عزت, مؤسسة ورئيسة مجلس أمناء مؤسسة النون لرعاية الأسرة.

إلى الأطر الثقافية والاجتماعية التمييزية والتنميطية تجاه المرأة. ومع ذلك، أوضحت أن هذه الأنماط بدأت في التفكك مع تزايد تولي النساء مناصب قيادية، حيث يثبتن كفاءتهن، مما يسهم في تغيير التصورات المجتمعية.

وأضافت أن صُنّاع القرار في الحكومة هم جزء من هذا المجتمع الذي يحمل في طياته أفكارًا تقليدية ومحافظة تجاه النساء. وبالتالي، فإن الأشخاص في مواقع السلطة، سواء في البرلمان أو المؤسسات الحكومية، غالبًا ما يتبنون نفس هذه المعتقدات، مما ينعكس على السياسات والقرارات التي تؤثر على النساء.

التعليم وعمل النساء

يُعَدّ التعليم أحد أهم محاور تمكين المرأة، وأساسًا جوهريًا لتحقيق المساواة بين الجنسين في المجتمع. فالمعرفة ليست وسيلة لاكتساب المهارات فحسب، بل هي أيضًا أداة للتحرر من القيود الاجتماعية والاقتصادية التي طالما حدّت من دور النساء ومشاركتهن في المجال العام. وفي هذا السياق، أوضحت بيانات النشرة السنوية للطلاب المقيدين وأعضاء هيئة التدريس للتعليم العالي (٢٠٢٣/٢٠٢٢)، أن نسبة الإناث المقيدات بالتعليم العالي بلغت ٤٨.٨٪ مقابل ٥١.٢٪ للذكور مما يوحي بأن الفجوة التعليمية التقليدية بين الرجال والنساء في مصر تقلصت بشكل كبير، لكنها لا تزال قائمة في بعض الفئات والمجالات (سناء علام، ٢٠٢٤).

ورغم هذا التقدّم العددي في فرص الالتحاق بالتعليم العالي، فإن كثيرًا من الفتيات ما زلن يواجهن عوائق بنيوية واجتماعية تحدّ من حقهن في التعليم، سواء داخل الأسرة أو في المجتمع. وتُجسّد قصة سلمى[١] هذا

[١] تم تغيير الاسم للحفاظ على هويتها وخصوصيتها.

التحدّي، إذ تحكي معاناتها مع والدها الذي كان يمنع عنها مصروف الدروس الخصوصية بحجة أن التعليم لا جدوى منه، وأن مكان المرأة الطبيعي هو بيتها وزوجها، فتقول:

"أبويا مكنش بيديني فلوس الدروس، وانتي عارفة دلوقتي فلوس الدروس والمدرسين والمذكرات بقت عاملة ازاي!!، كنت بعتمد على المدرسة بس وشرح المدارس الحكومية لوحده مكنش كفاية. المدرسة أصلا مكنش فيها فصول لتالتة ثانوي، الفصول كانت لأولى وتانية بس عشان محدش بيروح في تالتة. راخرا جبت مجموع منيل ف تالتة بسببه وبسبب حرمانه ليا من دروسي طول السنين. كان طول عمره شايف إنه مادام البنت هتتجوز يبقى لازمته اى الصرف على العلام. مقاليش حاجتين مهمين أوي أولهم اني ممكن اتأخر ف الجواز أو حتى اتجوز جوازة مش كويسة. ومقاليش كمان ان اللي هيتقدم لوحده مش مكملة تعليمها هيبقى مش متعلم زيها امال هيبقى دكتور يعني!!"

تعكس رواية سلمى تجربة شخصية مليئة بالدلالات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، إذ تكشف عن شكل من أشكال التمييز القائم داخل الأسرة، حين يُحرم البنات من الموارد التعليمية بدافع أن التعليم ليس ضروريًا لهن. هذا النوع من الحرمان لا يُعد مجرد قرار فردي من الأب، بل يمثل امتدادًا لمنظومة أوسع من التمييز الاقتصادي البنيوي الذي يُقصي النساء من فرص التعليم، ويمنعهن من تكوين رأس مال بشري يمكن أن يمنحهن استقلالًا ماديًا في المستقبل.

في حديثها، تشير سلمى إلى أن والدها كان يرى أن «البنت طالما هتتجوز، فمالها ومال التعليم»، وهي عبارة تعكس بوضوح العقلية الأبوية المحافظة التي تُقصر دور المرأة على الزواج والبيت، وتتعامل مع التعليم بوصفه رفاهية لا ضرورة. هذا التصور الاجتماعي يعكس منطقًا اقتصاديًا أبويًا يعتبر الاستثمار في البنت غير مُجدٍ، لأنه لا يعود بالنفع المباشر على الأسرة. ويُظهر حديثها أن التمييز ضد الإناث على المستويين الاقتصادي والتعليمي يبدأ من داخل الأسرة ذاتها، وليس فقط من المجتمع أو مؤسسات الدولة.

تربط سلمى بين حرمانها من التعليم وفرصها المستقبلية في الزواج، مما يوضح كيف أن التمييز ضد المرأة على الصعيد الاقتصادي يُعيد إنتاج التمييز ذاته في مجالات أخرى، مثل الزواج والمكانة الاجتماعية. ويكشف اقتباسها: "الذي سيتقدّم لفتاة لم تُكمل تعليمها سيكون غير متعلّم مثلها"، عن وعيها بأن حرمان الفتيات من التعليم يحصرهن في طبقات اجتماعية أدنى، ويقلّل من خياراتهن المستقبلية.

إن تجربة سلمى تمثل نموذجًا مصغرًا يوضح كيف يُعيد النظام الأبوي إنتاج التبعية الاقتصادية والاجتماعية للنساء عبر السيطرة على الموارد التعليمية والمالية. فالتحكم في حق الفتاة في التعليم أو الإنفاق على دروسها ليس مجرد سلوك أسري، بل هو وسيلة للسيطرة الاجتماعية تضمن استمرار الهيمنة الذكورية وتقييد فرص النساء في التمكين. ومن هذا المنظور، يصبح الاستقلال المادي للنساء مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالتمكين التعليمي، إذ لا يمكن الحديث عن تمكين اقتصادي حقيقي ما لم يُكسر أولًا هذا الحرمان المعرفي المتوارث داخل الأسرة والمجتمع.

الأسرة وعمل النساء

في قصة منال [1] يتجلى مضمون هام يتمحور حول اعتبار الزواج مجرد صفقة مالية بحتة. فحين يصبح الدافع الأساسي للارتباط هو الاستيلاء على راتب المرأة العاملة، وليس بناء شراكة قائمة على المودة والاحترام، يفقد الزواج معناه الحقيقي. في هذه الحالة، لا يُنظر إلى المرأة كشريكة حياة، بل كمصدر دخل، ويتحول الرجل إلى تاجر يبحث عن مكاسب مادية بدلًا من أن يكون زوجًا داعمًا. مثل هذه الزيجات لا تقوم على الحب أو التفاهم، بل على المنفعة والمصلحة، مما يجعلها هشة ومعرضة للانهيار بمجرد زوال الدافع المالي الذي قامت عليه. وتحكي منال قصتها قائلة:

"من فترة الخطوبة وهو كان دايما يسألني هل مرتبك دا بتصرفي منه عالبيت؟؟، كان دايما يسأل السؤال دا عشان يتأكد أن بعد الجواز المرتب هيبقى ليه كله لوحده ولأهله كمان واني مبساعدش أي حد من اخواتي بيه. جوازه مني كان طمع، كان طمعان في مرتبي. كنت هرفض الموضوع خلاص لحد ما لقيت كل اللي حوليا قالولي كلام زي ان الشباب دلوقتي عاوزين اللي يساعدهم. الراجل دلوقتي بيدور عالواحدة اللي معاها قرش وتقدر تساعد. من ساعة ما اتجوزنا وهو واخد مني الفيزا ومشوفتهاش من ساعتها".

يكشف كلام منال عن إدراك عميق لدور المجتمع في ترسيخ هذا النمط من العلاقات غير المتكافئة، إذ توضح أنها كانت على وشك رفض الزواج "لحد ما كل اللي حواليها قالوا إن الشباب دلوقتي عاوزين اللي تساعدهم". هذه الجملة تكشف عن تحول ثقافي خطير، حيث أصبحت فكرة مشاركة المرأة في الإنفاق مقبولة بل ومطلوبة، لكن دون أن يقابلها بالضرورة أي مساواة حقيقية في الحقوق أو السلطة داخل العلاقة. أي أن المجتمع بات يبرر استغلال النساء ماديًا باسم "المساعدة" أو "المشاركة"، بينما تظل السيطرة بيد الرجل.

[1] تم تغيير الاسم للحفاظ على هويتها وخصوصيتها.

تُبرز تجربة منال بوضوح كيف يُعيد النظام الأبوي صياغة نفسه في صور جديدة، مستغلًا حاجة النساء إلى الزواج أو ضغط المجتمع عليهن، ليحوّل الاستقلال المادي المفترض إلى تبعية مالية جديدة. فهي نموذج يوضح أن عمل المرأة أو حصولها على دخل لا يضمن تلقائيًا تمكينها، ما لم يُقترن هذا العمل بقدرتها على التحكم في مواردها واتخاذ قراراتها الاقتصادية بحرية.

وإذا كانت تجربة منال تكشف جانبًا من استغلال النساء المادّي داخل مؤسسة الزواج في الطبقة المتوسطة، فإن تجربة أم أحمد تُظهر الوجه الآخر لهذا الاستغلال في الطبقات الفقيرة، حيث يُستخدم الزواج كوسيلة للهروب من الفقر، لكنه يتحول في النهاية إلى عبء جديد.

تحلم كل النساء بحياة هادئة ومستقرة بعد الزواج، تظن أنها ستجد فيه الراحة بعد سنوات من التعب، لكن لم يكن الأمر كذلك مع أم أحمد التي كانت تظن أن الزواج سينتشلها من حياة المشقة، فقد كانت تعتقد أن زواجها سيكون بداية جديدة، يوفر لها الأمان والراحة، لكن سرعان ما اكتشفت أن الزواج لم يكن نهاية التعب، بل مجرد فصل جديد منه، يحمل في طياته مشقة من نوع آخر.

"كان نفسي اتستت زي البنات أهلى جوزوني صغيرة ١٤ سنة وطلعوني من المدرسة في تالتة ابتدائي كنت يادوبك نعرف نفك الخط. لما اتجوزت، كان كل أملي إني أرتاح من شغل البيوت، وهو نفسه قالي كده: "هريحك، مش هخليكي محتاجة حاجة أبدا. بس من أول ما خلفت أول عيل وانا عندي ١٥ سنة، بقى يقولي "انزلي اشتغلي تاني، اخدمي في البيوت." رجعت، لا مؤاخذة، أمسح وأكنس وانضف تاني.

تُجسّد قصة أم أحمد ببساطة مؤلمة كيف يمكن أن يتحول الزواج من وسيلة يُفترض أن تضمن الأمان والاستقرار إلى استمرار لدائرة القهر الاجتماعي والاقتصادي التي تبدأ في الطفولة. كما تكشف عن آلية اجتماعية متكررة يُستخدم فيها الزواج كحل للفقر، بينما هو في الحقيقة إعادة إنتاج للفقر نفسه. فالحرمان من التعليم والزواج المبكر لا يفتحان بابًا للحياة الكريمة، بل يغلقان كل الأبواب أمام فرص الاستقلال والاختيار.

الخاتمة

قامت الباحثة من خلال هذه الورقة بمحاولة فهم أوضاع النساء في مصر من ناحية قدرتهم على التحكم في مواردهم ودخلهم، باعتبار أن هذه المسألة لا ترتبط فقط بالعمل أو بالفرص الاقتصادية، بل أيضًا بالعادات والتقاليد والعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع. ومن خلال تحليل عدد من القصص الواقعية والمفاهيم النظرية، توصلت الباحثة إلى أن حياة النساء تمر بمرحلتين أساسيتين تؤثران بشكل كبير على استقلالهن المادي: مرحلة التعليم ومرحلة الزواج، وهما المرحلتان اللتان تظهر فيهما بوضوح أشكال التمييز والعنف البنيوي ضد النساء.

وتُظهر النتائج أن التعليم يمثل الخطوة الأولى نحو تمكين المرأة، لكنه لا يضمن وحده تحقيق الاستقلال، إذ ما زالت الكثير من الفتيات يواجهن قيودًا أسرية تحدّ من اختياراتهن الدراسية والعملية. أما الزواج، فيظهر كمرحلة حاسمة تُعاد فيها صياغة علاقة المرأة بالمال والعمل داخل الأسرة، حيث تستمر التبعية الاقتصادية في صور جديدة، سواء من خلال سيطرة الزوج على دخلها أو من خلال الأدوار الاجتماعية التي تحصرها في المجال المنزلي.

خلصت الباحثة إلى أن تمكين النساء اقتصاديًا لا يتحقق فقط عبر زيادة فرص العمل، بل يتطلب أيضًا تغييرًا في البنية الثقافية والاجتماعية التي تُعيد إنتاج التبعية داخل الأسرة والمجتمع. فالمشكلة ليست في غياب القوانين وحدها، بل في استمرار منظومة قيم تُبرر السيطرة وعدم المساواة.

المصادر:

المراجع باللغة العربية

١. سناء. علام. (٢٠٢٤). "الاحصاء" النساء تمثلن ٤٨.٦٪ من عدد سكان مصر بالداخل. أموال الغد.
https://amwalalghad.com/٢٠٢٤/٠٣/٠٧/%d٨٪a٧٪d٩٪٨٤٪d٨٪a٥٪d٨٪ad%d٨٪b٥٪d٨٪a٧٪d٨٪a١-%d٨٪a٧٪d٩٪٨٤٪d٨٪a٥٪d٩٪٨٦٪d٨٪a٧٪d٨٪ab-%d٨٪aa%d٩٪٨٥٪d٨٪ab%d٩٪٨٤٪d٩٪٨٦-٤٨-٦-%d٩٪٨٥٪d٩٪٨٦-%d٨٪b٩٪d٨٪af%d٨٪af-%d٨٪b٣٪d٩٪٨٣٪d٨٪a٧٪d٩٪٨٦-%d٩٪٨٥٪d٨٪b٥/

٢. فاطمة، بوزيد. (٢٠٢١). الحماية القانونية للمرأة من العنف الزوجي "العنف الاقتصادي أنموذجا". مجلة الدراسات القانونية المقارنة. ٧ (١).

٣. مستريحي، فؤاد سليمان محمد. (٢٠٢٠). أشكال العنف الاقتصادي ضد المرأة ومحدداته: قرية "السيلة" في محافظة اربد نموذجا. الأردن. كلية الاداب. جامعة اليرموك.

٤. آمال، عبدالموجود. ٢٠٢٣. "المرأة والنظام الأبوي". مجلة كلية الآداب. ٦٨ (٦٨).
https://bfa.journals.ekb.eg/article_٣٢٧١٠٥_٨٠a٥٦٨fc٧e٥١٤ab٦e٣٨٧a٩d٢e٤e٦a٨b١.pdf

٥. السعداوي، نوال. ٢٠١٨. قضية المرأة المصرية السياسية والجنسية. القاهرة. هنداوي.

٦. سحمي، العجمي. ٢٠٢١. "العنف الاقتصادي ضد المرأة أسبابه وعلاجه في الشريعة الإسلامية". مجلة الدراسات الإسلامية والبحوث الأكاديمية. (١٠١). https://journals.ekb.eg/article_١٩٢٣٥٧_٠.html

٧. أفلاطون. عن ترجمة د. تيلور. ١٩٨٦. القوانين. القاهرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٨. عبد الفتاح، إمام. ١٩٩٦. "المرأة في الفلسفة: أرسطو والمرأة". القاهرة. مكتبة مدبولي.

المراجع باللغة الإنجليزية

١. Galtung, Johan. “Cultural Violence”. Journal of Peace. ٢٧, No.٣. (١٩٩٠): ٢٩١-٣٠٥

٢. Sinha, P., Gupta, U., (eds). "Structural violence on women: An impediment to women empowerment". Indian Journal of Community Medicine, ٤٢, No.٣. (٢٠١"): ١٣٤-١٣٧.

٣. Lerner, Gerda. The Creation of Patriarchy. OXFORD: Oxford UNIVERSITY PRESS, ١٩٨٦.